□ ،، عام وبضعة أشهر تفصلنا عن موعد استحقاق قانوني.. يتمثل في الانتخابات الرئاسية المقررة العام القادم.. حيث تجرى الاستعدادات حالياً من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لتنظيم عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية التي ستجرى متزامنة في سبتمبر من العام القادم ٢٠٠٦م..

وفي هذا الإطار باشرت اللجنة العليا للانتخابات مهامها في الإعداد والتحضير لمراجعة وتحرير جداول الناخبين التي ستبدأ مطلع العام القادم بهدف إضافة أسماء من توافرت فيهم الشروط القانونية لممارسة الحقوق الانتخابية وحذف أسماء المتوفين وتعديل بيانات نقل الموطن الانتخابي وفقاً لقانون الانتخابات العامة والاستفتاء الذي ينص على مراجعة جداول الناخبين وتعديلها مرة كل سنتين، ومرة قبل ستة أشهر على الأقل من صدور قرار دعوة الناخبين إلى أية انتخابات عامة أو استفتاء.

كما تسعى اللجنة العليا للانتخابات للاستفادة من نظام المعلومات الجغرافية (جي.اي.اس) في التقسيم الانتخابي وإصدار الخرائط الانتخابية للحصول على بيانات رقمية تتضمن جميع البيانات التحليلية توضح حدود الدوائر والمناطق المكونة للمراكز الانتخابية.

حول هذه الاستعدادات ومحاور أخرى التقينا الأخ الدكتور محمد عبدالله السياني عضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء رئيس قطاع التخطيط والشئون الفنية باللجنة وطرحنا عليه مجموعة من الأسئلة وكانت الحصيلة التالية:

أجرى اللقاء/ رياض مطهر الكبسي

رئيس قطاع التخطيط والشئون الفنية باللجنة العليا للانتخابات لـ« الثورة »:

الانتخابات المحلية والرئاسية ستجرى متزامنة العام القادم

ليس هناك عملية قيد وتسجيل جديدة وإنما مراجعة وتحرير لجداول الناخبين

● بداية نود أن تحدثونا عن الاستعدادات التي تقوم بها اللجنة العليا للانتخابات تمهيدا لإجراء عملية القيد والتسجيل ومراجعة جداول الناخبين؟ ومتى سيتم ذلك؟

– لقد بدأت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بجميع قطاعاتها المختلفة والأمانة العامة للجنة العليا منذ وقت مبكر بالاستعداد والتحضير للقيام بعملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين التي من المقرر إجراؤها وفقا للدستور وقانون الانتخابات مطلع العام القادم ٢٠٠٦م.. وفي هذا الصدد وضعت اللجنة العليا للانتخابات بداية هذا العام خطة عامة لها، وبناءً عليها تم إعداد الخطة الاجمالية لمرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين التي تتضمن الفعاليات والمحطات الزمنية الرئيسية للمرحلة، وقد أقرت الخطة الاجمالية في نهاية شهر ابريل الماضي.. وكما ذكرت فإن الخطة الإجمالية هي عبارة عن فعاليات ومحطات رئيسية تم إقرارها، بناءً على هذه الخطة تقوم القطاعات بإعداد خططها التفصيلية وبما ينسجم مع الخطة الإجمالية.

وأحب أن أوضح هنا شيئاً هاما هو أن ما ستقوم به اللجنة العليا عملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين، وليست عملية قيد وتسجيل جديدة كما قد يفهم البعض خطأً، وسوف يتم في هذه المرحلة تعديل ومراجعة جداول الناخبين ومن ثم تحريرها حيث تتضمن هذه المرحلة الفعاليات التالية:

– إضافة أسماء من توافرت فيهم الشروط القانونية لممارسة الحقوق الانتخابية.

– إضافة أسماء من أهملوا بغير وجه حق في الجداول السابقة.

– حذف أسماء المتوفين.

– حذف أسماء من فقدوا أياً من الشروط اللازمة مع بيان سبب الحذف.

– حذف من أدرجوا بغير حق مع بيان سبب الحذف.

– حذف من نقلوا موطنهم الانتخابي من الدائرة الانتخابية وإضافة من نقلوا موطنهم إليها.

بمعنى أن هذه المرحلة ستتضمن عملية مراجعة وتحرير الجداول السابقة التي تم إعدادها في عملية القيد والتسجيل في عام ٢٠٠٢م إضافة الى عملية نقل الموطن الانتخابي لمن يريد أن ينقل موطنه الانتخابي من دائرة الى أخرى.

وتأتي هذه المرحلة انطلاقا من الاستحقاقات الدستورية والقانونية التي تنص على ذلك وتلزم اللجنة العليا بذلك .. فانطلاقا من المواعيد الزمنية لإجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية في النصف الثاني من العام القادم ٢٠٠٦م نقوم حاليا بوضع الجدول الزمني وتتم عملية إعداد الجدول الزمني بطريقة الجدولة العكسية انطلاقا من الموعد الزمني للانتخابات الرئاسية والمحلية وصولا الى موعد مرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين.

تعديلات بحسب المرحلة

● هناك مقترح بتعديل اللوائح والأدلة الانتخابية المتعلقة بعملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين.. ماهي تلك اللوائح والأدلة؟ ولماذا التعديل؟

تفرضها طبيعة المرحلة ، وكون المرحلة تختلف عن مرحلة القيد والتسجيل الشاملة التي نفذت في العام ٢٠٠٢م وفقا لنص المادة (١٤٤) ستقوم مطلع العام القادم بتنفيذ عملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين وهي بطبيعتها وطبيعة المهام التي تشملها تختلف من حيث الاجراءات، وبالتالي يتوجب على اللجنة العليا إعادة النظر في جميع اللوائح والأدلة والتعليمات الانتخابية الموجودة حاليا التي أعدت في المرحلة السابقة بحيث يتم تعديلها بما ينسجم مع طبيعة المرحلة، وأهمها الدليل الفني التنفيذي والدليل الاجرائي لعملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين ودليل الطعون الانتخابية، والأدلة الأخرى مثل دليل التوعية الانتخابية ودليل الاطلاع والرقابة على عملية المراجعة والتحرير لجداول الناخبين، ووفقا للخطة الإجمالية التي ذكرتها سابقا بدأت القطاعات المختلفة في اللجنة العليا بالفعل بوضع هذه التعديلات لتقديمها للجنة العليا لمناقشتها وإقرارها في الاطار الزمني المحدد لذلك.

بدائل مناسبة

● عملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين ستتضمن إضافة وحذف ونقل موطن إلخ، معنى ذلك أن هناك لجانا ستشكل للقيام بهذه العملية.. فهل ستكون هذه اللجان في المراكز الرئيسية للدوائر النيابية أم على مستوى الدائرة المحلية؟

– اللجنة العليا لا تزال تدرس البدائل المناسبة لتنفيذ عملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين.. وبشكل عام طبيعة مرحلة عملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين تختلف عن عملية القيد والتسجيل، وهناك بديلان إما النزول الميداني للجان على مستوى كل مركز انتخابي (دائرة محلية)، أو على مستوى الدوائر النيابية بحيث يتم إنزال عدد من اللجان يتناسب مع حجم الدائرة الانتخابية، ولكن ليس بالضرورة على مستوى كل مركز انتخابي أو دائرة محلية، وهذا ما تميل إليه اللجنة العليا بشكل عام، وذلك انطلاقا من حيثيات كثيرة أهمها طبيعة المرحلة والفئة المستهدفة من عملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين، حيث أن اللجنة العليا تمكنت في العام ٢٠٠٢م عند إجراء عملية القيد والتسجيل من تسجيل واستيعاب العدد الأكبر أو نسبة كبيرة جداً من الفئة المستهدفة أو الفئة التي في سن الانتخابات واضافتها إلى جداول الناخبين في المرحلة السابقة ولم يعد هناك سوى شريحة صغيرة نستهدف اضافتها إلى الجداول في المرحلة القادمة..

وسيتم تحديد اللجان بحسب طبيعة الدائرة الانتخابية النيابية بحيث تكون لكل دائرة نيابية لجنة أساسية تتبعها لجان فرعية بما يتناسب وحجم كل دائرة نيابية وتعدادها السكاني وتباعدها الجغرافي، أضف إلى ذلك انه ستعتمد في المحافظات ايضاً لجان اشرافية تشرف على اللجان الأساسية التي تعمل في إطار المحافظة.. وسيتم وضع معايير محددة غير قابلة للمساومة لاعتبارات كثيرة أن الفئة المستهدفة قليلة بحكم أننا قمنا باستيعاب أكبر قدر من الناخبين في عملية القيد والتسجيل التي أجريت عام ٢٠٠٢م، أيضاً أسباب فنية وموضوعية، وأسباب مالية إذ أن إجراء عملية قيد وتسجيل على مستوى كل مركز انتخابي أو دائرة محلية سيكلف الدولة حوالي تسعة مليارات ريال.

أعمال ميدانية ومكتبية

● هل سيكون العمل متزامناً أولاً بأول ميدانيا ومكتبياً؟

– بالفعل الخطة تقضي بأن تتم عملية إدخال أسماء وبيانات الناخبين الجدد أو عملية الحذف متزامنة، الميدانية والمكتبية، في آن واحد وسوف تعد سجلات خاصة لهذا الغرض ترفع للجنة العليا أولاً بأول.. بحيث تتم عملية المراجعة والتحرير بشكل متزامن ميدانياً ومكتبياً.. وسيكون بشكل أسبوعي كما تم بمرحلة القيد السابقة..

● بعد مراجعة جداول الناخبين السابقة هل ظل عدد المسجلين كما أعلن عنه؟

– الرقم (٨,٠٩٧,٤٩٥) ناخباً وناخبة وهذا الرقم يمثل الرقم النهائي لعدد الناخبين بعد عمليات الادراج والحذف التي تمت أثناء مرحلة الطعون، بمعنى أن هذا العدد يمثل ما تم تسجيله في جداول الناخبين النهائية بعد انتهاء عملية الطعون وعمليتي الادراج والحذف.. وهو يمثل الرقم النهائي غير القابل للحذف أو الاضافة، إلا من خلال المراجعة والتحرير التي ستجرى مطلع العام القادم..

تلازم الانتخابات

● مضى على انتخابات المجالس المحلية أكثر من أربع سنوات ويأتي موعد استحقاقها في ٢٠ فبراير بينما الانتخابات الرئاسية في ٢٣ سبتمبر.. فكم مدة المجالس المحلية؟ وهل ستجرى الانتخابات المحلية والرئاسية في وقت واحد؟ ثم هل هناك نص قانوني يجيز أو يوجب ذلك؟

– طبعاً إجراء الانتخابات المحلية سيتم بالتلازم والتزامن مع الانتخابات الرئاسية طبقا للنص القانوني القائل بضرورة تلازم الانتخابات المحلية مع أي انتخابات عامة تجرى إذا كان موعدها في نفس العام الذي كان يفترض إجراء الانتخابات المحلية فيه وهذا ينطبق على الانتخابات المحلية القادمة حيث سيكون لدينا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦م انتخابات رئاسية وفقاً لنص الدستور والقانون، وكان من المفترض إجراء الانتخابات المحلية بداية العام، ونظراً لوجود النص القانوني الذي يشير الى ضرورة تلازم العمليتين الانتخابيتين إذا توافق إجراؤهما في نفس العام، وفقا لتعديلات المادة (١٥٤) التي جاءت في القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية الذي ينص على أنه «استثناءً من أحكام المادة (١٣) من هذا القانون إذا حان موعد انتخاب المجالس المحلية في سنة تجرى فيها انتخابات نيابية أو رئاسية أو استفتاء عام فيجرى إنتخاب المجالس المحلية بالتلازم مع أي منها سواءً كان موعد انتخاب المجالس المحلية متقدما عليها أو لاحقاً لها »، لذلك وبموجب هذا النص سيتم إجراء الانتخابات المحلية بالتلازم مع الانتخابات الرئاسية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦م.

أما بالنسبة لمدة المجالس المحلية فإنها محددة بثلاث سنوات وفقا لنصوص قانون السلطة المحلية.

تجربة جديدة

● ولكن مر عليها حتى الآن أكثر من أربع سنوات؟

– هذا كان وضعا خاصا واستثنائيا وتم التمديد بناءً على تعديل في قانون السلطة المحلية، ولما فرضته الظروف السابقة، نظراً لحداثة المجالس المحلية، وكون المجالس المحلية الحالية هي أول مجالس محلية يتم انتخابها فكانت بمثابة التجربة الجديدة للمجالس والحكومة أيضاً، وبالتالي تم التمديد حتى يتم اجراء هذه الانتخابات بالتلازم مع الانتخابات الرئاسية.

ولاحظ أنه سيتم في العام القادم إجراء الانتخابات المحلية بالتلازم مع الانتخابات الرئاسية، وفي عام ٢٠٠٩م ستجرى الانتخابات النيابية.

تقدم معلوماتي

● هناك دراسة أعدت حول جدوى استخدام نظام (جي اي اس) في عملية التقسيم الانتخابي للدوائر والمراكز الانتخابية وإصدار الخرائط الانتخابية، فما هو هذا النظام؟ وما جدوى استخدامه؟

– طبعا اللجنة العليا للانتخابات تحاول مواكبة كل تطور تكنولوجي ومعلوماتي تستطيع أن تستفيد منه في أعمالها داخل اللجنة العليا، ونظام الـ(جي اي اس) هو نظام معلومات جغرافية يخدم اللجنة العليا في عملية إجراء التقسيم الانتخابي وإصدار الخرائط الانتخابية للمراكز والدوائر المحلية والدوائر النيابية إلكترونياً بدلاً من العمل اليدوي الذي تقوم به اللجنة العليا للانتخابات، كما يساعد اللجنة العليا في عملية التخطيط لإجراء أية انتخابات أو عملية قيد وتسجيل، إذ تتضمن الخرائط الالكترونية جميع المرافق العامة والخاصة الموجودة في كل مركز انتخابي أو دائرة نيابية.. واللجنة العليا للانتخابات أعدت دراسة شاملة لإدخال هذا النظام كما أعدت ميزانية خاصة لإدخال هذا النظام، وقيمة الدراسة والميزانية من قبل اللجنة العليا في وقت سابق، وقد وافقت الحكومة بتوجيه من الأخ رئيس الوزراء على توفير التمويل اللازم لتنفيذ نظام الـ(جي اي اس) في اللجنة العليا للانتخابات ضمن ميزانية العام القادم ٢٠٠٦م ..وكما ذكرت أن من أهم إيجابيات هذا النظام هو تمكين اللجنة العليا للانتخابات من إجراء أي تعديلات على التقسيم الانتخابي بشكل مرن وسهل جداً واصدار أي خرائط سواء كانت على مستوى المراكز الانتخابية أو الدوائر النيابية بشكل الكتروني وفي أي وقت.

خرائط انتخابية

● هل معنى ذلك أن اللجنة ستقوم بإعادة تقسيم المراكز الانتخابية؟

– نظام الـ (جي اي اس) هو نظام معلومات يتم استخدامه بشكل يومي في اصدار الخرائط الانتخابية على مستوى الدوائر أو المراكز أو الرجوع إلى أي مركز ومحتويات أي مركز من قرى وعزل وتعداد سكاني.. استخدامات هذا النظام ليست لاجراء تقسيم انتخابي فقط، وإنما للاستخدام اليومي في اصدار الخرائط أو طلب المعلومات عن أي مركز انتخابي أو عن أي دائرة محلية بمايشمله المركز أو الدائرة من قرى وعزل وتعداد سكاني ومرافق خدمية إلخ.. استخدامات النظام ستكون يومية وليس فقط لإجراء تقسيم انتخابي وينتهي العمل به.

حيثيات التدرج

● ما الأساس عند تقسيم المديريات إلى مراكز انتخابية أو دوائر انتخابية محلية ؟

– طبعا نص قانون السلطة المحلية على تقسيم المديريات الى دوائر محلية وفقا للتعداد السكاني لكل مديرية.. وقد وضع القانون تدرجات من حيث حجم المديريات من الناحية السكانية وبما يتناسب مع حجم كل مديرية من حيث عدد أعضاء مجلسها المحلي.. فقانون السلطة المحلية ينص على أن المديريات التي يقل عدد سكانها عن(٣٥) ألف نسمة يكون قوام مجلسها المحلي (١٨) عضوا والمديرية التي يقع عدد سكانها بين (٣٥-٧٥) ألفا يتكون مجلسها المحلي من (٢٠) عضوا والمديرية التي يبلغ عدد سكانها من (٧٥) الى (١٥٠) ألفا يتكون مجلسها المحلي من (٢٦) عضوا ثم المديريات التي يزيد تعداد سكانها عن (١٥٠) ألفاً يتكون مجلسها المحلي من (٣٠) عضوا وبناء على هذه التدرجات في قوامات المجالس المحلية تم تقسيم كل مديرية على حدة الى دوائر محلية وبما يتناسب مع المديرية سكانيا وجغرافيا.. وقد وجدنا عند اجراء التقسيم في العام ٢٠٠٢م أن هناك مديريات يبلغ عدد سكانها ما بين ثلاثة الى خمسة آلاف نسمة فقط ولكن لها مساحات جغرافية شاسعة، والعكس وجدنا أن هناك مديريات يصل تعدادها السكاني الى (١٠٠) ألف نسمة بينما رقعتها الجغرافية صغيرة جدا، فوجدنا هناك في الواقع عملية تضاد بين تقسيم هذه المديريات والمديريات الأخرى ولكن اللجنة العليا عملت ما بوسعها من أجل تقسيم هذه المديريات وبما يتناسب مع حجمها السكاني ورقعتها الجغرافية، كما تم انزال لجان تقسيم ميدانية إلى المديريات لتطبيق هذا التقسيم على أرض الواقع وأخذ رأي المجالس المحلية والأهالي في تلك المديريات، والنظر إلى العوامل الجغرافية والاجتماعية فيها ورفعت لنا هذه اللجان في وقته وحينه تقارير عن الوضع الجغرافي والسكاني وآراء الاهالي والمجالس المحلية وتم الأخذ بالآراء والمقترحات التي كانت منسجمة مع القانون وبالتالي أنجزنا التقسيم وكان تقسيما ناجحاً بدرجة كبيرة جداً وهو ما اثبتته عملية القيد والتسجيل السابقة حيث تمكنا على أساس هذا التقسيم من تسجيل ما يزيد عن ٨ ملايين ناخب وناخبة وكذلك إجراء الانتخابات النيابية بناء على هذا التقسيم، حيث نجحت الانتخابات بشكل كبير جداً وهو ما أظهرته نسب المشاركين للناخبين التي وصلت إلى ما يزيد عن ٧٦٪ من إجمالي المسجلين في المراكز والدوائر المحلية.

التمثيل بحسب السكان

● كم قوام كل مركز أو دائرة محلية؟

– وفقاً للتعداد السكاني الجديد سيتم تحديد قوام كل مركز انتخابي فهناك مراكز انتخابية أو دوائر محلية سيكون لها وفقاً للتعداد السكاني عضو واحد فقط في مجلس المديرية، وهناك دوائر محلية سيكون لها عضوان وثلاثة بحسب التعداد السكاني لكل دائرة محلية..سيتم تنفيذ التعداد السكاني الأخير على المراكز والدوائر المحلية الموجودة وسيتم توزيع تمثيل العضوية لكل دائرة محلية بناء على ذلك، وبالتالي كما ذكرت كل دائرة محلية ستحصل على التمثيل المناسب لها وفقاً لتعدادها السكاني، فمنها من سيكون لها عضو ممثل في مجلس المديرية وبعضها سيكون لها اثنان أو ثلاثة ممثلين في المجلس المحلي للمديرية..

● كم عدد من يمثلهم عضو المجلس المحلي في كل دائرة محلية؟

– تعداد سكان كل مديرية يختلف عن الأخرى، فعلى سبيل المثال المديرية التي تعداد سكانها (٥٠) ألف نسمة سيتكون المجلس المحلي من (٢٠) عضواً إذاً كل عضو سيمثل حوالي (٢٥٠٠) نسمة، وهكذا بقية دوائر المجالس المحلية في نفس المديرية .. وهناك دوائر أخرى لايتجاوز عدد سكانها (٥) آلاف نسمة لها (١٨) عضواً ..إذاً كل عضو سيمثل حوالي (٣٠٠) نسمة، ونظراً لاختلاف التعداد السكاني من مديرية لأخرى يختلف حجم تمثيل كل عضو من مديرية إلى أخرى.. ويتم تحديد الدوائر المحلية بناء على التعداد السكاني للمديرية وليس للدوائر النيابية، وبناء على تعداد المديرية يتحدد عدد أعضاء المجلس المحلي، وكم من السكان يمثل كل عضو في المجلس المحلي.

التوسع السكاني محسوب

● هل تم الأخذ في الحسبان التوسع السكاني الحاصل في المديريات ذات المساحات الكبيرة ؟

– نعم تم أخذ هذا العامل في الاعتبار، وكما ذكرت انه تم التعامل مع كل مديرية على حدة وبما يتناسب مع مساحتها الجغرافية والتعداد السكاني، والعوامل الجغرافية والاجتماعية الأخرى .بطبيعة الحال أي مديرية سيتم الآن مقارنة وضعها الحالي مع وضعها السابق فإذا كان هناك مديرية كان عدد سكانها أقل من ٧٥ ألف نسمة في السابق ووجدنا زيادة في عدد سكانها في التعداد الأخير فسيزيد عدد أعضاء المجلس المحلي لها من (٢٠) عضوا إلى (٢٦) عضواً..

لليمن مكانة عالمية

● أوكلت لكم مهمة إعداد الوثائق العربية الخاصة بالمشروع الدولي للتكاليف والإدارة الانتخابية.. فما هو هذا المشروع، وما يعني ذلك؟.. ثم كيف يتم التنسيق مع الدول والمنظمات المانحة ؟

– نعم ستشارك اللجنة العليا للانتخابات بمساعدة من مشروع الدعم الانتخابي في إعداد الوثائق العربية الخاصة بالمشروع الدولي للتكاليف والإدارة الانتخابية (ايس بروجكت) الذي تتبناه منظمة الأمم المتحدة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (ايديا) والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (ايفس) ولجان انتخابية عالمية.. وهو مشروع دولي يشمل عدة مواضيع شاملة للجوانب المتعلقة بالانتخابات فهو يتناول الانتخابات، والنظم الانتخابية في العالم، وطرق القيد والتسجيل والتنافس... إلخ.. وهو مترجم إلى اللغات الرئيسية الأربع العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية.

وقد تم الاتفاق على أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بإعداد الوثائق العربية للمشروع، وهذا يعطيها مكانة عالمية ودولية كونها ضمن ثلاث لجان عالمية شاركت في إعداد هذا المشروع.

أما بالنسبة للتنسيق مع الدول والمنظمات المانحة فيتم عبر مكتب لبرنامج الأمم المتحدة موجود في اللجنة العليا يعمل فيه موظفون من الأمم المتحدة ويتم التشاور والتخاطب بشكل يومي ومباشر بين البرنامج وكافة القطاعات في اللجنة العليا، ونحن لا نتخاطب بشكل مباشر مع الدول والمنظمات المانحة وإنما عن طريق برنامج الأمم المتحدة في صنعاء عبر المكتب الفني للأمم المتحدة الموجود حالياً في اللجنة العليا.

الكل شركاء

● كلمة أخيرة أو إضافة لم نتطرق إليها ؟

– أود أن أقول أن اللجنة العليا للانتخابات تقوم حالياً بإجراء التحضيرات اللازمة لإجراء عملية مرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين مطلع العام القادم.. واللجنة العليا تعمل ما بوسعها وفقاً للدستور والقانون من أجل تنفيذ المهام والمسؤوليات المناطه من أجل تمكين الناخب من ممارسة حقه الانتخابي سواء كان ضمن عملية القيد والتسجيل، أو ضمن الانتخابات العامة، وهنا تأمل اللجنة العليا من جميع الاخوة الناخبين وكذلك الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التعاون معها في هذه الجوانب.. واللجنة العليا ترى الأطراف الأخرى شركاء لها في إنجاز هذه الأعمال لتعزيز النهج الديمقراطي والممارسة الديمقراطية السلمية.

□ عدد اللجان سيتحدد حسب طبيعة كل دائرة نيابية وحجمها وتعداد سكانها

□ فترة المجالس المحلية ثلاث سنوات والتمديد كان وضعاً استثنائياً

□ قوام كل دائرة محلية من الأعضاء المحليين سيتحدد حسب التعداد السكاني الأخير

□ إعدادنا للوثائق العربية للمشروع الدولي للتكاليف والإدارة الانتخابية يعطينا مكانة عالمية ودولية